الفقر ودوره في السلوك الإجرامي دراسة سوسيولوجية

م.م. نور محمد خضير عباس
كلية الآداب–جامعة بابل

الكلمات المفتاحية: الفقر، السلوك الإجرامي، المجتمع.

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين الفقر والسلوك الإجرامي في المجتمع العراقي من منظور سوسيولوجي، مع التركيز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في هذه الظاهرة. تأتي أهمية البحث من كونه يتناول مشكلتين اجتماعيتين خطرتين تهدد استقرار المجتمع، وهما الفقر والسلوك الإجرامي، ويسعى إلى إثراء المعرفة السوسيولوجية وتقديم استنتاجات مفيدة لصناع القرار والمؤسسات المعنية بوضع سياسات تنموية واجتماعية للحد من هذه الظواهر. اعتمد البحث على المنهج الوصف والتحليل السوسيولوجي من خلال استعراض ، التقارير الرسمية، والإحصاءات الوطنية حول الفقر متعدد الأبعاد في العراق. كما تناول البحث تصنيفات الفقر وأنواعه، وأسباب انتشاره مثل البطالة، الحروب، الفساد، وسوء توزيع الموارد، إضافة إلى تصنيفات السلوك الإجرامي وفق المنظورات القانونية، النفسية، الاجتماعية، والدينية، مع تحديد العوامل المؤثرة داخليًا وخارجيًا على ارتكاب الأفعال الإجرامية. وتشير نتائج البحث إلى أن العلاقة بين الفقر والسلوك الإجرامي علاقة طردية ومعقدة، حيث يعمل الفقر كعامل محفز للسلوك الإجرامي، لا كسبب مباشر، من خلال الضغط النفسي والاجتماعي، ضعف الرقابة الأسرية والتعليمية، وانتشار البطالة وعدم المساواة في الفرص الاقتصادية. كما تبين أن الفقر يؤدي إلى شعور بالاغتراب الاجتماعي، ويزيد من تعرض الأفراد للانحراف والجريمة. ويخلص البحث إلى أن الوقاية من الجريمة تتطلب مقاربة شاملة تشمل التنمية الاقتصادية، توفير فرص العمل، تعزيز التعليم والتدريب المهني، دعم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وتطوير برامج إعادة التأهيل، مع ضمان العدالة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي للفئات الأكثر عرضة للخطر.

المقدمة:

تعد دراسة العلاقة بين الفقر والسلوك الإجرامي من الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية الجوهرية في علم الاجتماع بصورة عام والمشكلات الاجتماعية بصورة خاصة، حيث يرى الباحثون في إلى أنه كيف تؤثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية على سلوكيات الفرد والجماعة، لأن الفقر يمثل عامل ضغط اجتماعي ونفسي يؤدي إلى انحراف السلوكيات، مما يزيد من احتمالية ارتكاب الجرائم بصورة عامة، لذا فأن هذا البحث العلمي جاء بهدف دراسة تحليل

هذه العلاقة من منظور سوسيولوجي مع التركيز على العوامل البنيوية والثقافية التي تربط الفقر بالسلوك الإجرامي.

1) مشكلة البحث

إن التغيرات البنيوية التي رافت المجتمع العراق بعد عام 2003 أسهمت في إعادة تشكيل الشرائح والطبقات الاجتماعية بصورة مغايرة لما كانت عليه سابقًا، نتيجة جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي رافقت تلك المرحلة، وفي مقدمتها التغير في المستويات الاقتصادية التي تمثلت بانخفاض دخل الفرد وتراجع مصادر الدخل الأخرى كفرص الاستثمار والمقاولات والأنشطة الإنتاجية المتنوعة، الأمر الذي أنعكس بشكل واضح على تباين مستويات المعيشة بين أفراد المجتمع العراقي، وبالتالي فأن مشكلة البحث الأساسية تتمثل في محاولة فهم العلاقة السوسيولوجية بين الفقر والسلوك الإجرامي في ظل التغيرات السريعة التي شهدها المجتمع العراقي حيث يلاحظ في الآونة الأخيرة زيادة معدلات الجريمة بالتوازي مع اتساع رقعة الفقر الحرمان الاجتماعي مما يثير تساؤلات علمية حول مدى إسهام الفقر في دفع الفئات الشبابية نحو السلوك الإجرامي كوسيلة للتأقلم والتكيف أو الاحتجاج أو البقاء في ظل ضعف الفرص الاقتصادية وتراجع أدوار مؤسسات الضبط الاجتماعي كما تمكن مشكلة البحث في تباين التفسيرات النظرية حول هذه العلاقة بين من يراها علاقة سببية مباشرة ومن ينظر لها بأنها علاقة غير مباشرة تتوسطها جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأمر الذي يستدعي دراسة سوسيولوجية معمقة تكشف أبعاد هذه الظاهرة ي سياقها الاجتماعي. وعليه فأن تتخلص مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

أ) ما مدى تأثير الفقرة على السلوك الإجرامي؟

ب) ما هي أنواع الجرائم الأكثر انتشارًا بين الفئات الفقيرة؟

ج) كيف تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورًا في تشكيل السلوك الإجرامي للفقراء؟

د) ما هي السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تقلل من العلاقة بين الفقر والجريمة؟

2) أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول ظاهرتين اجتماعيتين من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار المجتمع وهما الفقر والسلوك الإجرامي من منظور علم الاجتماع مما يسهم في إثراء المعرفة السوسيولوجية وتطور الإطار النظري المتعلق بتفسير السلوك الإجرامي كما تكتسب أهمية البحث من قدرتها على إبراز الدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تشكيل أنواع السلوك المنحرف بعيدًا عن التفسيرات الفردية أو البيولوجية الضيقة إضافة إلى ما يمكن أن يقدمه من جملة من الاستنتاجات تفيد صناع القرار والمؤسسات الرسمية المعنية وفي وضع سياسات اجتماعية وتنموية تسهم في الحد من الفقر وتقليل معدلات الجريمة وتعزيز الأمن والتماسك الاجتماعي للفرد والمجتمع.

3) أهداف البحث

أ) تحديد مفهوم الفقرة وأنواعه.

ب) تحديد مدى تأثير الفقرة على السلوك الإجرامي.

ج) دراسة السلوكيات المنحرفة المرتبطة بالظروف الاقتصادية الصعبة؟
د) تحليل العوامل الاجتماعية والثقافية التي تزيد من احتمالية الانحراف الإجرامي لدى الفقراء.

4) منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصف والتحليل السوسيولوجي من خلال استعراض ، التقارير الرسمية، والإحصاءات الوطنية حول الفقر متعدد الأبعاد في العراق.

5) مفاهيم البحث

أ) الدور:

عرف الدور بأنه مجموعة السلوكيات والواجبات والتوقعات التي يحددها المجتمع للفرد وفقًا للمكانة أو المركز الذي يشغله داخل البناء الاجتماعي[1]. وعرف أيضًا بأنه نمط من الأفعال والتصرفات المتوقعة من الفرد عند قيامه بوظيفة أو مهمة معينة، سواء في الأسرة أو العمل أو المجتمع[2].

ب) الفقر:

عرف الفقر بأنه حالة يعجز فيها الفرد عن تلبية الحد الأدنى من متطلبات الحياة الأساسية، سواء كانت مادية مثل الغذاء والسكن والتعليم والرعاية الصحية، أو غير مادية كحق المشاركة الاجتماعية، والتمتع بالحرية الإنسانية، وتحقيق العدالة الاجتماعية[3].

والفقر من الناحية الاقتصادية بأنه حالة من العجز في دخل الأسرة عن الوصول إلى عتبة الفقرة التي تقرها الحكومة وأن هذه العتبة تختلف من بلد إلى آخر وذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة في ذلك البلد وعادة ما يتم قياس معدلات الفقر بالنسبة للعائلة وليس بالنسبة للفرد (تقرير التنمية البشرية، 1997، ص22)[4].

وتعرف الباحثة الفقر إجرائيًا هو حالة يعتبر فيها الفرد أو الأسرة فقيرة إذا كان دخلها أقل من الحد الأدنى المقرر لتغطية الاحتياجات الأساسية المادية (كالطعام، والسكن، والتعليم، والصحة) وغير المادية (كالحق في المشاركة والعدالة الاجتماعية)، ويمكن قياسه باستخدام مؤشرات الدخل، ونسب التغذية، ومستوى التعليم، والوصول إلى الخدمات الصحية.

ج) السلوك الإجرامي:

عرف كل من مارتن ولويس السلوك الإجرامي بأنه كافة الأفعال والتصرفات التي تسبب ضررًا للمجتمع وتعد خروجًا واضحًا عن المعايير والقيم والتقاليد التي يتبناها ذلك المجتمع[5]، في حين عرفه (مانهايم) بأنه كل سلوك غير مقبول اجتماعيًا ترفضه الجماعة لأنه يتعارض مع ما استقرت عليه من قيم وضوابط اجتماعية وثقافية[6]. وعرف السلوك الإجرامي من الناحية النفسية بأنه حلية دفاعية للتخفيف من الصراع النفسي والأزمات الداخلية والجريمة امتداد مباشر لدى الشخصيات الغير السوية لاستعداد إجرامي مكتسب من الطفولة المبكرة استعدادًا أشد تأثرًا بالآثار السيئة للبيئة الاجتماعية[7]، ومن الناحية القانونية عرف بأنه فعل مرفوض اجتماعيًا يضر المجتمع ويعاقب عليه القانون بعقوبة جزائية[8].

وتعرف الباحثة السلوك الإجرائي إجرائيًا: هو أي فعل أو تصرف يقوم به الفرد ويؤدي إلى ضرر المجتمع أو انتهاك القوانين الاجتماعية أو القانونية، ويمكن تحديده وقياسه من خلال

رصد المخالفات القانونية المسجلة، والسلوكيات المنحرفة في المجتمع، والتقارير القضائية أو الشرطة المتعلقة بالجريمة.

المحورالأول: ظاهرة الفقر

أولًا: مؤشرات حالة الفقرفي العراق

ينقسم الفقر في المجتمع العراقي إلى نوعين من السمات **أحدهما** ذلك الذي يتصل بصفاته ومحدداته، التي تختلف كثيرًا عن تلك التي توفر الدراسات الدولية والعربية مؤشرات منها في هذا البلد أو ذلك، **وثانيهما** أن العراق شهد سنوات من العسر تمثلت في سلسلة من الحروب الدموية التي ترافقت مع حصار دولي شامل ومدمر، ومن المعلوم أن الحروب هي أحد مصادر الفقر وخصوصا حين تتداخل مع عامل أخر مهم هو الافتقار إلى الحكم الرشيد[9].

وفق تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شهد العراق في السنوات الأخيرة تغيرات مهمة في مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد مثل (التعليم، الصحة، مستوى المعيشة، التشغيل، الإصابات) والتي تعكس طبيعة الحرمان الاقتصادي والاجتماعي للسكان بشكل أكثر شمولية من الاعتماد على دخل الفرد فقط، في تقرير عام 2014 أشار البرنامج إلى أن مؤشر الفقرة متعدد الأبعاد بلغت قيمة (0,05) وأن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد وصلى إلى (13,3%) من مجموعة السكان بما يعادل نحو (4236) فردًا لكل ألف نسمة، وبلغت شدة الحرمان (39,4%) في حين بلغت نسبة السكان المعرضين للفقرة متعدد الأبعاد (7,4%) أما السكان الذين يعيشون في فقر مدقع فشكلوا نحو (2,5%) من حيث أبعاد الفقر، وبلغ الحرمان في التعليم نسبة (50,1%)، وفي الصحة (38,6%)، ومستوى المعيشة (11,3%)[10]، ما يعكس تفاوتًا كبيرًا في أبعاد الحرمان المختلفة.

وإن تقرير التنمية البشرية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2015 أشار إلى أن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بلغ قيمة (0,052) [11] مما يؤكد استمرار وجود الفقر متعدد الأبعاد بنسب مرتفعة بين السكان، وفي تقرير لاحق لعام 2019 أظهر دليل الفقر للفترة بين 2017-2018 أن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد بلغت (8,6%)، وبلغت شدة الحرمان (37,9%) فيما استمرت المؤشرات بالاستقرار في تقرير 2020-2021 على نفس المستويات وذلك لعدم توفر بيانات حديث ومسح شامل للسكان من قبل الحكومة العراقية[12]. وترى الباحث أنه بعد عام 2021. فقد مر العراق خلال السنوات الأخيرة بتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة، تمثلت بآثار جائحة كورونا، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، والتفاوت في توزيع الخدمات والفرص الاقتصادية، وهي متغيرات كان لها تأثير مباشر في مستويات الفقر وأبعاده المختلفة. لذلك، فإن الاعتماد على بيانات تعود إلى سنوات سابقة قد لا يوفّر صورة دقيقة وكاملة عن الواقع الحالي للفقر متعدد الأبعاد، رغم الجهود اللاحقة التي ركزت على تطوير أدوات القياس من خلال المسوح الاجتماعية والاقتصادية الحديثة. أما بالنسبة للفترة عام 2023-2025م فقد ركزت الأمم المتحدة على تطوير قياس الفقر متعدد الأبعاد من خلال المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في العراق، بهدف تقديم صورة أكثر دقة وشمولية عن أوجه شدة الحرمان المختلفة، وقد أظهرت النتائج إلى أن معدل الفقر متعدد الأبعاد بلغ حوالي (10,8%) مع استمرار

بعض الفئات في مواجهة الحرمان وأضح في التعليم والصحة ومستوى المعيشة مما يعكس عدم توازن توزيع الخدمات والفرص الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العراقي[13].

ومن المنظور الاجتماعي أن يعاني السكان تحديات مستمرة نتيجة تفاوت الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد مما يزيد من صعوبة تحقيق التكافؤ والعدالة الاجتماعية ويؤثر بشكل مباشر على سلوكيات الأفراد بما في ذلك ارتفاع احتمالات الانحراف الاجتماعي والجريمة في المناطق الأكثر حرمانًا، حيث تتزايد معدلات الجريمة والانحراف بين الشباب نتيجة غياب الفرص التعليمية والمهنية والأنشطة الترفيهية التي تساهم في توجيه طاقاتهم بشكل إيجابي، وهذا الوضع يؤدي إلى خلق حلقة مفرغة من الحرمان والانحراف، وبالتالي تؤدي الجريمة إلى مزيد من التهميش الاجتماعي والاقتصادي ما يزيد من صعوبة كسر دائرة الفقر، وعلاوة على هذا يؤثر الفقر على الروابط الأسرية والمجتمعية مما يؤدي إلى زيادة تفكك العلاقات الأسرية وزيادة حالات العنف الأسري أو الخروج عن القانون، كما أن فقدان أو ضعف التعليم وانعدام فرص التوظيف يزيدان من احتمالية الانخراط في الأنشطة الإجرامية خاصة بين الشباب التي تبحث عن وسائل بديلة لتلبية احتياجاتها الأساسية أو تحقيق شعور بالانتماء والسيطرة، وعليه يلاحظ أن معالجة ظاهرة الفقر تتطلب سياسات تنموية شاملة تستهدف جميع أبعاد الحرمان الاجتماعي بهدف تعزيز العدالة الاجتماعية والحد من الانحراف والسلوك الإجرامي فضلًا عن ضمان توفير فرص متكافئة لجميع الأفراد في المجتمع[14].

ثانيًا: أصناف الفقراء

صنف (رأيت ميلز) الفقراء إلى أربعة أصناف حسيب دعامتين أساسيتين هما:

الأولى : الضمان الاقتصادي. والثانية: درجة تنظيم استقرار الأسرة الفقراء إلى عدة أصناف منها[15]

1. **الفقير المستتر:** أي الذي يملك دخلًا واطئًا لكنه يتمتع بمشاعر متوازن وحياة اجتماعية منتظمة بسبب انسجام أفراد أسرته ويتمتع أبنائه بمستوى تعليمي لا بأس به ويعمل في أعمال متوسطة المهارة.
2. **الفقير المتوتر:** الذي يتمتع بدخل ثابت لكن حياته الأسرية مضطربة بسبب المشكلات المستمرة بينه وبين زوجته أو بينه وبين أبناءه بسبب إدمانه على المسكرات أو المخدرات أو قساوته مع زوجته وأبناءه.
3. **الفقير المزدوج الاضطراب:** أي اضطراب في دخله على الرغم من قلته وفقدان أحد الأبوين أو كليهما الأمر الذي يجعل بؤسه المعاشي والاقتصادي صعب جداً.
4. **الفقير المكافح:** الذي يملك دخلاً واطئاً ويعمل جاهداً بتحسين معيشته وبالوقت ذاته يعيش وسط أسرة متكيفة مع دخلها ومحيطها الاجتماعي الفقير

ثالثًا: أنواع الفقر

1. **الفقر المطلق :** يقصد به الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان التصرف في دخله من أجل الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل ويتبين من ذلك إن كل فرد يقل دخله أو إنفاقه عن ذلك يعتبر فقيرًا[16].

2. **الفقر المدقع:** هو ذلك المستوى من الدخل الذي يكون مرتفعًا بدرجة تحمي المعدمين من التعرض للمجاعة ويكون منخفض أيضًا بدرجة تجعلهم غير قادرين على الوصول إلى مستوى الاستهلاك الذين يمدهم بمستوى الأمان من الحاجات المنزلية الضرورية[17].

ثالثًا: أبعاد الفقر حسب البنك الدولي[18]

1. **الفرص:** ويعني هذا البعد غياب فرص الوصول إلى أسواق العمل والحصول على العمل وفرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية مع قيود الحركة وخاصة بالنسبة للنساء بسبب تراكم الأعباء الناتج عن ضرورة الجمع ما بين المهام المنزلية والأنشطة الإنتاجية وإدارة الموارد في المجتمعات المحلية.
2. **القدرات:** ويقصد بها غياب القدرة في الحصول على بعض الخدمات العامة مثل التعليم، والرعاية الصحية.
3. **الأمان:** يعني قابلية التعرض لبعض المهددات الاقتصادية وبعض أنواع الضعف المدني والمنزلي.
4. **التمكين:** ويعني عدم القدرة على المشاركة وإبراز الرأي على مستوى الأسرة وعلى مستوى المجتمع وعلى المستوى القويم.

رابعًا: أسباب الفقر في العراق

هناك جملة من الأسباب التي تؤدي إلى الفقر نذكر منها [19]

1. الإفرازات الاقتصادية السالبة لبرامج التكيف الهيكلي والتي اشتملت على تحرير الأسعار ورفع الدعم من السلع والخدمات الضرورية وخصخصة مؤسسات القطاع العام وارتفاع معدلات التضخم والتي تكون الإطار العام للسياسات الاقتصادية في البلاد.
2. فشل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن لنمو التنموي غير المتوازن بين الأقاليم بالإضافة إلى تدني القطاع الزراعية وتبدل إنتاج الغذاء بإنتاج محاصيل نقدية.
3. تفاقم مشكلة التدهور البيئي الجاف والتصحر وما نتج عنها نزوح أعداد كبيرة من الأفراد إلى المدن الكبيرة.
4. عدم الاستقرار السياسي والحروب الخارجية والداخلية.
5. الديون الخارجية التي تستهدف جزء من حصيلة الصادرات الضئيلة نسبيًا وتؤدي إلى نزوح الدخل المحلي إلى الخارج مما يقلل من الاستثمارات المتاحة لأغراض التنمية البشرية.
6. زيادة الإنفاق العسكري في هذه الدول، إذ تخصص هذه الدول ميزانيات كبيرة للدفاع وشراء الأسلحة والمعدات الحربية وغيرها من لوازم الأمن.
7. الحروب فقد كانت وما زالت هذه الدول ولفترات طويلة ساحات حرب مدمرة، تغذيها وتقف وراءها الدول الغنية، وأطماعها ثروات هذه الدول، وخاصة في العالم العربي والقارة الأفريقية وأمريكا الجنوبية.
8. الحصار السياسي والاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض تدفق الموارد المالية من الخارج.
9. الفساد الإداري، إذ تمثل هذه الظاهرة القوة الخفية التي تستنزف الموارد المالية بطريقة عجيبة، وعدم الرغبة في مكافحتها بالرغم من خطورتها. وإهمال عمليات الإصلاح الاقتصادي مما أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر والجوع والبطالة وغيرها.

10. تعد البطالة ظاهرة اجتماعية اقتصادية وجدت مع وجود الإنسان ولا سيما في المجتمعات الحديثة واغلب التوقعات تؤكد على أنها ستبقى على وجه الأرض أما في راي علماء الاقتصاد والاجتماع فأنها تتفاقم على مر الزمن ولاسيما في ظروف الدول النامية التي مازال العالم كله يقع في دائرتها
11. يعد الفقر من اهم الأسباب التي أدت إلى نشوء هذه ظاهرة الطلاق فان تأثير الفقر على العائلة أدى إلى تفككها حتى بعض العوائل المفككة تعمل على استعمال أبناءها في أمور غير شرعية هذا كله يعود إلى تأثير الفقر وانخفاض المستوى المعيشي.

المحور الثاني: السلوك الإجرامي

أولًا: تصنيفات السلوك الإجرامي

1. السلوك الإجرامي من المنظور الإسلامية

تصنف الشريعة الإسلامية السلوك الإجرامي إلى ثلاث فئات هي[20]:

أ) **جرائم الحدود:** هي جرائم يقصد بها الاعتداء على الأمن أو المال أو العرض أو العقل أو الدين.

ب) **جرائم القصاص والدية:** هي جرائم الاعتداء على النفس بإزهاق روح أو بقطع عضو أو بإحداث جرح.

ج) **جرائم التعزيز:** هي الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة أو أكثر من عقوبات التعزيز والذي يعني التأديب وهذه الجرائم منهي عنها في الدين والأخلاق وإنها كثيرة بكثرة فنون الإجرام.

2. السلوك الإجرامي من المنظور القانوني[21]:

أ) **حسب الجسامة:** حيث تنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي (الجنايات ، الجنح، والمخالفات) ويعتمد هذا التقسيم إلى حد كبير على خطورة الفعل الإجرامي والضرر الناتج عنه.

ب) **حسب مظهر السلوك:** حيث تنقسم إلى نوعين وهي السلوك الإيجابي مثل الضرب أو التزوير، والسلوك السلبي مثل الامتناع عن تقديم مساعدة لشخص في خطر أو الامتناع عن الشهادة.

ج) **حسب درجة استمرارها:** وتنقسم إلى جرائم وقتية وجرائم مستمرة، فالأولى هي التي تتكون من فعل يحدث في وقت محدد وينتهي بمجرد ارتكابه كالقتل والتزوير، والثانية والتي تتكون من فعل متجدد ومستمر مثل إخفاء الأشياء المسروقة وخطف الأطفال والرشوة.

د) **حسب تنظيمها:** ويمكن تقسيم الجرائم حسب تنظيمها إلى جرائم احترافية مثل الجرائم الأخلاقية والجنسية وتجارة المخدرات، وجرائم غير احترافية مثل السرقة العادية.

هـ) **حسب طريقتها :** يمكن تقسيم الجرائم حسب طريقتها إلى عمدية وهي التي تعمد الجاني ارتكابها أي يتوفر لديه القصد الجنائي، أما الجريمة غير العمدية فهي التي لا يتوفر فيها هذا القصد مثل القتل الخطأ والإصابة الخطأ.

3. السلوك الإجرامي من منظور علم النفس (أنواع المجرمين)

ركز علماء النفس مثل (لومبروزو وفيري) على تصنيف الجناة بناءً على حالتهم العقلية والبيولوجية[22]:

أ) **المجرم بالولادة (أو الفطري):** الشخص الذي يولد بخصائص تميل للعدوانية ويصعب إصلاحه.

ب) **المجرم المجنون:** الذي يرتكب الجريمة نتيجة خلل عقلي أو نفسي (غير مسؤول قانوناً).

ج) **المجرم المعتاد:** الشخص الذي يتخذ من الجريمة حرفة أو أسلوب حياة نتيجة بيئة فاسدة.

د) **المجرم العاطفي:** الذي يرتكب جريمته تحت تأثير انفعال شديد (مثل الغيرة المفاجئة أو الدفاع عن الشرف).

هـ) **المجرم بالصدفة (العرضي):** شخص سوي أصلاً، لكن دفعته ظروف طارئة لارتكاب فعل إجرامي لمرة واحدة.

4. السلوك الإجرامي من المنظور الاجتماعي[23]:

أ) **السلوك المنحرف:** فعل يخالف معايير المجتمع وعاداته (قد لا يكون مجرماً قانوناً دائماً، لكنه مرفوض اجتماعياً).

ب) **السلوك الإجرامي المنظم:** السلوك الذي تمارسه عصابات منظمة تهدف لتحقيق أرباح ضخمة (تجارة المخدرات، تهريب البشر).

5. **السلوك الإجرامي حسب طبيعة الجريمة ومجالها**[24]

أ) **جرائم العنف:** تستهدف إيقاع أذى جسدي (القتل، الاغتصاب، الاعتداء).

ب) **جرائم الممتلكات:** تستهدف المكاسب المادية دون عنف مباشر (السرقة، الاحتيال، التخريب).

ج) **جرائم الياقات البيضاء:** جرائم اقتصادية يرتكبها أشخاص ذوو مكانة اجتماعية (الاختلاس، الرشوة، غسل الأموال).

د) **الجرائم الإلكترونية:** التي تستهدف الأنظمة المعلوماتية أو ترتكب عبر الإنترنت.

هـ) **الجرائم السياسية:** التي تستهدف نظام الحكم أو أمن الدولة.

ثانيًا: خصائص السلوك الإجرامي

هناك سبع خصائص لا بد من توافرها للحكم على السلوك بأنه سلوك إجرامي وهذه الخصائص هي:

أ) **الضرر:** فالسلوك الإجرامي يؤدي إلى إحداث الضرر بالمصالح الفردية الاجتماعية أو بهما معًا، وهذا هو الركن المادي للجريمة.

ب) **التحريم:** لا بد أن يكون السلوك الإجرامي محرمًا قانونًا ومنصوص عليه في قانون العقوبات.

ج) **الإكراه:** لا بد من وجود إكراه يؤدي إلى وقوع الضرر سواء كان إيجابيًا أو سلبيًا عمدًا أم غير متعمد.

د) **توافر القصد الجنائي:** لا بد أن يتوفر في السلوك الإجرامي الوعي التام من قبل الجاني حتى يكون مسؤولًا عنه، وهذا السلوك الذي يرتكبه الفرد أو الطفل أو المجنوب.

هـ) **التوافق بين التصرف والقصد الجنائي.**

و) **توافر العلاقة المسببة بين الضرر المحرم** قانونًا وسوء التصرف حتى يمكن تجريمه، فالجانب لا يسأل عن نتيجة فعله إلا إذا كانت هناك علاقة رابطة سببيه بين الفعل والنتيجة، وهي الرابطة التي تربط بين فعل الجانب وجرمه حتى يسأله عنه.

ز) **النص على عقوبة الفعل المحرم** قانونًا وهذا الشرعية الذي يقرر أنه لا جريمة و لا عقوبة إلا بنص [25].

ثالثًا: مستويات السلوك الإجرامي

يعد السلوك الإجرامي من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق الاجتماعي والثقافي الذي ينشأ فيه الفرد. ولذلك يميز علم الاجتماع الجنائي بين مستويين أساسيين لتحليل السلوك الإجرامي، هما مستوى السلوك الفردي ومستوى النظم الاجتماعية، حيث يتكامل هذان المستويان في تفسير أسباب الجريمة وانتشارها.

1. مستوى السلوك الفردي

يظهر السلوك الإجرامي كنتيجة مباشرة للتفاعل اليومي للفرد مع محيطه القريب، وفي مقدمة ذلك الأسرة. فالأسرة تمثل الإطار الأول للتنشئة الاجتماعية، ومنها يكتسب الفرد القيم والمعايير وأنماط السلوك المقبولة اجتماعيًا وعندما تعاني الأسرة من التفكك أو يسودها العنف أو الإهمال أو غياب الرقابة الأبوية، يضعف الضبط الاجتماعي المبكر، ما يزيد من احتمالية انحراف الأبناء، كما أن غياب القدوة الصالحة داخل الأسرة قد يؤدي إلى تطبيع السلوك المخالف للقانون، فيصبح السلوك الإجرامي وسيلة مألوفة للتعامل مع المشكلات الحياتية[26].

أما في مجال الدين، فينظر إليه بوصفه أحد أهم آليات الضبط الاجتماعي الداخلي، إذ يزرع في الفرد منظومة قيمية قائمة على التمييز بين الخير والشر، ويعزز الرقابة الذاتية من خلال الإيمان بالمسؤولية الأخلاقية وعندما يضعف الوازع الديني أو يفهم الدين فهمًا سطحيًا أو مشوهًا، يفقد الفرد أحد أهم العوامل الكابحة للسلوك الإجرامي وفي بعض الحالات قد يؤدي توظيف الدين بصورة خاطئة إلى تبرير العنف أو الجريمة، مما يحوّل الدين من عامل حماية إلى عامل محفّز للانحراف[27].

وفي مجال العمل، يرتبط السلوك الإجرامي ارتباطًا وثيقًا بالوضع المهني والاقتصادي للفرد فالعمل لا يوفر فقط الدخل، بل يمنح الفرد الشعور بالقيمة الاجتماعية والانتماء. وعندما يعاني الفرد من البطالة أو من ظروف عمل غير عادلة أو من تدني الأجور وغياب الأمان الوظيفي، يتولد لديه شعور بالإحباط والحرمان، وقد يدفعه ذلك إلى البحث عن وسائل غير مشروعة لتحقيق الاستقرار المادي أو الاجتماعي كما أن بيئات العمل التي تنتشر فيها ممارسات الفساد قد تشجّع على تبنّي السلوك الإجرامي بوصفه سلوكًا طبيعيًا أو مقبولًا[28]. أما السلوك الشخصي، فيرتبط بالخصائص النفسية والانفعالية للفرد، مثل القدرة على ضبط النفس، وطريقة الاستجابة للضغوط، ومستوى النضج الانفعالي فالأفراد الذين يعانون من الاندفاعية أو العدوانية أو ضعف التحكم في السلوك يكونون أكثر عرضة للانخراط في أنماط إجرامية، خاصة إذا ترافقت هذه السمات مع تعاطي المخدرات أو الكحول كما أن التجارب الحياتية السلبية، كالتعرض للإيذاء أو الإقصاء الاجتماعي، قد تسهم في بناء نمط سلوكي منحرف يصعب تعديله دون تدخل علاجي أو اجتماعي[29].

2. على مستوى النظم الاجتماعية

ينظر إلى السلوك الإجرامي بوصفه نتاجًا لاختلالات بنيوية في المجتمع ككل. فالنظام الاجتماعي عندما يعاني من ضعف التماسك وتراجع الروابط الاجتماعية وازدياد الفجوة بين الفئات

الاجتماعية، يخلق بيئة مواتية لانتشار الجريمة. وتؤدي مظاهر التهميش والإقصاء الاجتماعي إلى شعور بعض الأفراد بالاغتراب عن المجتمع، مما يقلل من التزامهم بقوانينه ومعاييره، كما يلعب النظام القانوني دورًا حاسمًا في تشكيل السلوك الإجرامي، إذ تعتمد فعالية الضبط الاجتماعي الرسمي على عدالة القوانين ونزاهة المؤسسات القضائية وسرعة تطبيق العقوبات. وعندما يفقد الأفراد الثقة بالنظام القانوني أو يشعرون بعدم المساواة أمام القانون، تتراجع هيبة الردع، ويصبح خرق القانون خيارًا مطروحًا دون خوف من العقاب[30]. أما النظام الاقتصادي، فيعد من أكثر النظم تأثيرًا في معدلات الجريمة، حيث يؤدي الفقر والبطالة وسوء توزيع الثروة إلى توليد ضغوط اجتماعية تدفع بعض الأفراد إلى تبني وسائل غير مشروعة لتحقيق احتياجاتهم الأساسية أو طموحاتهم. وتؤكد النظريات السوسيولوجية أن الجريمة في كثير من الأحيان ليست مجرد انحراف فردي، بل استجابة اجتماعية لظروف اقتصادية غير عادلة وأخيرًا، يؤثر النظام الثقافي والإعلامي في تشكيل اتجاهات الأفراد نحو الجريمة من خلال القيم السائدة والصور النمطية التي يتم الترويج لها. فالثقافة التي تمجّد العنف أو تبرر السلوك الإجرامي، سواء عبر وسائل الإعلام أو الخطاب الاجتماعي، تسهم في إضعاف الحس الأخلاقي الجمعي، بينما تعمل الثقافة القائمة على احترام القانون وتعزيز القيم الإنسانية على الحد من انتشار الجريمة[31].

رابعًا: العوامل المؤدية إلى ارتكاب السلوك الإجرامي

توجد عدة عوامل تؤدي بالفرد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي منها:

1. **العوامل الداخلية وتشمل:**

أ) **العوامل الجسمية:** يرى بعض الباحثين أن للجانب البيولوجي دورًا غير مباشر في السلوك الإجرامي، خاصة من خلال تأثير اختلال إفرازات الغدد والهرمونات في مراحل النمو المبكرة. فاضطرابات النمو الجسدي قد تؤثر في التوازن الانفعالي للفرد، مما ينعكس على قدرته على التكيف مع المجتمع وضبط سلوكه. كما أن ضعف النمو الجسدي أو الإحساس بالنقص قد يدفع بعض الأفراد إلى تعويض ذلك بسلوكيات عدوانية أو منحرفة، خاصة في البيئات التي تسودها ثقافة القوة والعنف ومن الجانب الاجتماعي لا ينظر إلى العوامل الجسمية بوصفها سببًا مباشرًا لقيام السلوك الإجرامي بل كعوامل ثانوية تتفاعل مع السياق الاجتماعي.

ب) **العوامل النفسية:** تعد العوامل النفسية من أكثر العوامل ارتباطًا بالسلوك الإجرامي، إذ يؤدي الحرمان العاطفي، والإهمال الأسري، وسوء المعاملة في الطفولة إلى تكوين شخصية مضطربة تعاني من القلق وفقدان الشعور بالأمن. ويفسر السلوك الإجرامي في هذه الحالة بوصفه شكلًا من أشكال الاحتجاج أو التفريغ الانفعالي للصراعات النفسية المكبوتة، كما أن الإحباط الناتج عن الفشل الدراسي أو الاجتماعي يولد شعورًا بالعدوان، وقد يلجأ الفرد إلى السلوك الإجرامي كوسيلة لإثبات الذات أو استعادة الشعور بالقوة. وتظهر هذه العوامل بوضوح في سلوكيات الجانحين مثل العناد، التخريب، السرقة، الهروب من المدرسة، والتشرد، وهي سلوكيات تعكس خللًا في عملية التنشئة الاجتماعية وضعف الضبط الداخلي[32].

ج) **العوامل العقلية:** تشمل العوامل العقلية القصور الذهني، أو تدني مستوى الذكاء، أو ضعف القدرات العقلية الخاصة، وهي عوامل تؤثر في قدرة الفرد على استيعاب القواعد

والمعايير الاجتماعية. فالأفراد ذوو القدرات العقلية المحدودة قد يعجزون عن التمييز بين السلوك المقبول اجتماعيًا والسلوك المنحرف، مما يجعلهم أكثر عرضة لارتكاب أفعال إجرامية تتسم بالبساطة والاندفاع وسهولة الاكتشاف ومن منظور اجتماعي، تزداد خطورة هذه العوامل في المجتمعات التي تفتقر إلى مؤسسات الرعاية والتأهيل، حيث يُترك هؤلاء الأفراد دون دعم أو توجيه مناسب[33].

2. **العوامل الخارجية**

تمثل العوامل الخارجية الإطار الاجتماعي الذي يتشكل داخله السلوك الإنساني، وهي الأكثر تأثيرًا في تفسير السلوك الإجرامي وفقًا للمدخل السوسيولوجي.

أ) **الأسرة:** تعد الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية ونقل القيم والمعايير. ويؤدي التفكك الأسري، أو غياب أحد الوالدين، أو أساليب التربية القائمة على العنف أو الإهمال، إلى ضعف الضبط الاجتماعي داخل الأسرة، مما يزيد من احتمالية انحراف الأبناء، كما أن غياب القدوة الإيجابية داخل الأسرة قد يدفع الطفل إلى البحث عن نماذج بديلة في الشارع أو بين جماعات منحرفة، وهو ما يبرز دور الأسرة كخط الدفاع الأول ضد السلوك الإجرامي[34].

ب) **المدرسة:** تمثل المدرسة البيئة الاجتماعية الثانية بعد الأسرة، وتلعب دورًا أساسيًا في تدعيم القيم الاجتماعية والانضباط السلوكي. إلا أن بعض البيئات المدرسية قد تتحول إلى عامل طارد، خاصة عندما تعتمد على أساليب التسلط والعقاب دون مراعاة الفروق الفردية، مما يولد لدى الطلاب شعورًا بالقهر والرفض والتمرد. وفي مرحلة المراهقة، التي تتسم بالرغبة في الاستقلال وإثبات الذات، قد يؤدي هذا الصراع مع السلطة المدرسية إلى سلوكيات عدوانية أو انسحابيه، تمهد للانحراف والجنوح[35].

ج) **غياب الوازع الديني:** يعتبر ضعف الوازع الديني مشكلة من المشكلات الروحية والاجتماعية الرئيسية التي يتعرض لها شبابنا المراهق في حياته المعاصرة، ونقصد به ما يشمل ضعف الضمير والأيمان والعقيدة، وعدم الثقة بنصرة "الله عز وجل" وتأييده، وعدم الرضا بقضاء الله وقدره وكذلك اعتناق بعض المذاهب الفكرية الوضعية لروح الدين والأيمان والتي تعتبر بحد ذاتها من أكثر المشكلات خطورة ، فأن نقص الوعي الديني يعد من العوامل المهمة المؤثرة في العنف، لما للدين من أثر عميق في نفوس الأفراد بما تحتويه من قواعد الأخلاق واحث على السلوك القويم مما يجعل الناس بعيدين عن الجريمة والعنف، طالما كانت التعاليم الدينية قد رسخت في نفوس معتقديها بطريقة صحيحة بحيث يصبح التدين مظهر من مظاهر قوة (الأنا العليا) ورادعا لكل نفس شهوانية ولكل نية شريرة أما اذا لم ترسخ في معتقديها فان ذلك يدفعهم إلى مسالك الهاوية[36].

د) **جماعة الرفاق:** تلعب جماعة الرفاق دورًا محوريًا في تشكيل السلوك، خاصة في مرحلتي المراهقة والشباب. فالتفاعل المستمر داخل الجماعة يعزز القيم والمعايير المشتركة، وقد تكون هذه القيم إيجابية أو منحرفة. وعندما يقضي الفرد وقتًا أطول مع جماعة الرفاق على حساب الأسرة، تزداد احتمالية تأثره بسلوكياتهم، خاصة إذا كانت الجماعة تتبنى العنف أو

مخالفة القواعد الاجتماعية. ويفسر علم الاجتماع هذا التأثير من خلال نظرية التعلم الاجتماعي، حيث يكتسب الفرد السلوك الإجرامي عبر التقليد والتفاعل[37].

هـ) وسائل الإعلام: تعد وسائل الإعلام سلاح ذو حدين إذ أنها تمثل أداة تبرز التطور العلمي، فهي وسيلة لنشر المعرفة والتثقيف، ولكنها في بعض الحالات قد تكون عاملًا مساهمًا في تعزيز السلوك الإجرامي، وذلك من خلال تمجيد العنف والجريمة حيث إن بعض البرامج التلفزيونية مثل الأفلام، وألعاب الفيديو والمحتوى الرقمي تمجد الجريمة والعنف أو تصور الجريمة بوصفها وسيلة للنجاح أو القوة ما قد يؤدي إلى تقليد الشباب لهذه السلوكيات، وعليه فأن التعرض المباشرة لمحتوى هذه الوسائل قد يضعف معايير الضبط الاجتماعية الداخلية للفرد، وبالتالي يشجع الأفراد على قبول العنف أو السلوك الإجرامي كجزء من الحياة الاجتماعية اليومية[38].

3. العوامل الاقتصادية:

ترتبط الجريمة في كثير من الأحيان بالظروف الاقتصادية غير المستقرة مثل الفقر، البطالة، وسوء السكن. فهذه الظروف تضعف قدرة الأسرة على القيام بوظائفها التربوية والرقابية، كما تدفع الأفراد، خاصة الشباب، إلى البحث عن وسائل غير مشروعة لتلبية احتياجاتهم. ورغم أن الفقر ليس سببًا مباشرًا للجريمة، إلا أنه يشكل بيئة اجتماعية ضاغطة تسهم في تهيئة الفرد للانحراف، خاصة في المناطق المهمشة التي تعاني من ضعف الخدمات وانتشار البطالة وغياب فرص الترفيه والعمل المنتج[39]. كما وتشكل البطالة عاملًا قويًا لدفع الأفراد نحو السلوك الإجرامي على اختلاف أنواعه لغرض الحصول على الكسب المالي الكافي وكذلك تعمل البطالة على تدمير العلاقات الاجتماعية هذا من جانب، ومن جانب آخر تعتبر البطالة ظاهرة اجتماعية أو مرض اجتماعي يصيب الاقتصاد لما لها من انعكاسات عميقة على الأوضاع الاجتماعية ومن يزيد من حدة هذه الظاهرة باستمرار وارتفاع معدلاتها وظهورها بأشكال متنوعة مما يؤدي إلى تأثيرها على حياة الأفراد، وبالتالي تؤدي إلى حدوث كثير من المشكلات الأسرية والنفسية والانفعالية والتوترات لدى الأفراد وبالنتيجة تدفعهم إلى ممارسة بعض السلوكيات غير السوية أو الشاذة[40].

4. العوامل القانونية: إن المرونة في تطبيق القانون والتهاون في معاقبة المجرمين تعدان ن العوامل الأساسية لعدم الالتزام بالقوانين من قبل الأفراد وبدروها تزيد من حجم الجريمة في المجتمع حيث إن التساهل مع المجرمين والجناة وعدم تطبيق الأحكام القانونية معهم يشجع بعض الأفراد من الذين لديهم الاستعداد النفسي للانحراف أن يسلكوا دروب الجريمة لانهم يعرفون مسبقًا أن أجهزة العدالة الجنائية المختصة قد لا تقوم فورًا بالتحري عن المجرمين وعن أسباب الجريمة وتتوانى في التعرف على الدلائل الموضوعية التي تشير إلى الجريمة أو تشير إلى مرتكبيها كما أن أجهزة العدالة الجنائية قد تتلكأ في تقديم الأدلة التي تدين المجرم وتعاقبه[41].

5. العوامل التكنولوجية: لقد اثر التقدم العلمي والتقني في سبل ارتكاب الجريمة من ناحية وفي زيادة ظاهرة الأجرام من ناحية أخرى. فتأثيره في سبل ارتكابها يتضح من استخدام المجرمين فبعض الحالات لكثير من المخترعات التي قدمها العلم الحديث، كما هو الحال عند استخدام السيارات في ارتكاب الجرائم والهروب من رجال الشرطة وكذلك استخدام المحاليل المختلفة في

تزوير المستمسكات واستخدام الأسلحة السريعة الطلقات والكاتمة وغير ذلك من السبل والطرائق المختلفة التي قدمها العلم الحديث[42]

المحور الثالث: العلاقة بين الفقر والسلوك الإجرامي وآليات الحد منه

أولًا: العلاقة بين الفقر والسلوك الإجرامي

يشكل الفقر ظاهرة اجتماعية معقدة ومتعددة الأبعاد، ولا تقتصر آثارها على الحرمان المادي فحسب، بل تمتد لتشمل أبعادًا نفسية واجتماعية وثقافية حيث إن العلاقة بين الفقر وزيادة معدلات السلوك الإجرامي في المجتمع العراق تمثل تشابكًا معقدًا لا يمكن حصره في جانب واح فقط، بل يشمل عدة جوانب اجتماعية ونفسية تعود جذورها إلى الحروب والحصار الاقتصادي والاضطرابات السياسية، حيث نجد أن الفقر يعمل كعامل مساعد في ارتكاب السلوك الإجرامي ليس فقط من باب الحاجة البيولوجية للبقاء، بل من خلال خلق حالة من الاغتراب الاجتماعي حيث يشعر الفرد وخاصة الشباب بأنه مقصى من الحالة الاقتصادية والكرامة الإنسانية مما يضعف لديه الوازع القيمي تجاه مجتمع لا يراه ولا يوفر له الحد الأدنى من الأمان المعيشي، وهذا الواقع أنتج ما يعرف بسوسيولوجيا (الحرمان النسبي)[43].

إن الفقر في المجتمع العراقي لا يقتصر فقط على نقص المال بل يشمل أيضًا التهميش الاجتماعي وغياب الأفق المستقبلية مما يخلق بيئة نفسية واجتماعية مشحونة تدفع البعض نحو سلوكيات منحرفة، حيث إن تراجع فرص التعليم النوعي ويضعف الدور التربوي للأسرة والمؤسسات ما يجعل الشباب أكثر عرضة للتأثير بثقافة الجريمة أو العنف، كما أن التمييز الطبقي وضعف الحراك الاجتماعي والتوزيع غير العادل للثورة تعزز الشعور بالظلم وتضعف الانتماء الوطني وهو ما قد يدفع الأفراد لتبرير الجريمة كوسيلة مشروعة للنجاة أو الانتقام من واقع مأزوم، وفي ظل هذه الظروف يصبح السلوك الإجرامي أداة اجتماعية لدى بعض الفئات تعكس اختلال العلاقات بين الأفراد والدولة، لذلك فأن معالجة العلاقة بين الفقر والسلوك الإجرامي لا يمكن أن تتم عبر الحلول الأمنية فقط بل تتطلب سياسات تنموية عادلة وبرامج تمكين اقتصادية بما يعيد دمج الفئات المهمشة في النسيج الاجتماعي ويعزز من قدرتها على تحقيق الذات بوسائل مشروعة[44]. وفي السنوات الأخيرة شهد العراق تحديات اقتصادية وأمنية متراكمة أثّرت بصورة مباشرة على مستوى المعيشة، خاصة في المناطق التي عانت من النزاعات أو ضعف الخدمات. هذا الواقع خلق بيئة يشعر فيها كثير من الشباب بالإحباط وفقدان الأمل، خصوصًا مع ارتفاع معدلات البطالة وغياب الفرص الحقيقية للتطور الاجتماعي. ومع استمرار هذه الظروف، بدأت بعض أشكال الجريمة، مثل السرقة وتجارة المخدرات والابتزاز، بالظهور بشكل أكبر في بعض البيئات الفقيرة، ولا يعني ذلك أن الفقر يقود حتمًا إلى الجريمة، فالكثير من الفقراء يحافظون على قيمهم وأخلاقهم رغم قسوة الظروف. لكن الفقر، حين يقترن بالتهميش وضعف التعليم وغياب الرقابة الاجتماعية، قد يخلق مناخًا يساعد على انتشار السلوك الإجرامي. فالشخص الذي يشعر بأنه محروم من العدالة والفرص قد يصبح أقل التزامًا بالقوانين، خاصة إذا رأى أن الطرق المشروعة لا توفر له حياة كريمة. كما أن التفكك الأسري الناتج عن الضغوط الاقتصادية يلعب دورًا مهمًا في هذه المشكلة. فالعائلات التي تعاني من الفقر الشديد غالبًا ما تواجه توترات مستمرة، وقد يؤدي ذلك إلى ضعف الرقابة على الأبناء أو

انقطاعهم عن الدراسة ودخولهم مبكرًا إلى الشارع وسوق العمل غير المنظم، الأمر الذي يزيد احتمالية تأثرهم بالجماعات المنحرفة أو الأنشطة غير القانونية. ومن جهة أخرى، فإن ضعف المؤسسات الخدمية وغياب البرامج التنموية في بعض المناطق العراقية يفاقمان المشكلة. فكلما تراجعت فرص التعليم والتأهيل المهني وازدادت الفوارق الطبقية، ارتفعت احتمالات انتشار الجريمة بوصفها انعكاسًا لحالة اجتماعية غير مستقرة. لذلك، فإن معالجة السلوك الإجرامي لا يمكن أن تعتمد على العقوبات الأمنية وحدها، بل تحتاج إلى حلول اقتصادية واجتماعية حقيقية تعالج جذور المشكلة[45].

وعلاوة على هذا فأن العلاقة بين الفقر والسلوك الإجرامي تعد علاقة طردية معقدة في الدراسات الاجتماعية، حيث أشار الكثير من الباحثين إلى أن الفقر لا يشكل سببًا مباشرًا في الجريمة بقدر ما يشكل عاملًا محفزًا يتفاعل مع ظروف بيئية ونفسية واجتماعية أخرى، حيث يرى (دوركايهم) إلى أن السلوك الإجرامي ظاهرة طبيعية في المجتمع لكنها تتزايد معدلاتها خاصة عندما يضعف الضبط الاجتماعي والتماسك الاجتماعي في المجتمعات التي تعاني من الفقر والبطالة والتهميش وبالتالي يشعر الأفراد بالعجز والحرمان والإحباط نتيجة عدم قدرة الدولة على تحقيق أهدافهم المشروعة مما يجعل البعض منهم إلى ارتكاب أساليب غير مشروعة بهدف التكيف مع الحرمان الاقتصادي[46].

وفي ضوء هذه العلاقة الطردية، ظهرت في المجتمع العراقي المعاصر أنماط متعددة من السلوك الإجرامي، كان أبرزها جرائم السرقة والاحتيال والإتجار بالمخدرات، إلى جانب جرائم الابتزاز الإلكتروني التي تصاعدت مع انتشار وسائل التواصل الحديثة. كما برزت بعض أشكال العنف المجتمعي والجريمة المنظمة في البيئات التي تعاني من الفقر وضعف الخدمات وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي يعكس التأثير العميق للظروف الاقتصادية والاجتماعية في تشكيل السلوك الفردي والجماعي. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الظروف الاقتصادية الصعبة في زيادة بعض الجرائم المرتبطة بالعنف الأسري والانحراف بين فئة الشباب، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف الاستقرار الاجتماعي وغياب الفرص التعليمية والمهنية. كما أدت الضغوط المعيشية المتواصلة إلى اتساع ظاهرة التسول وعمالة الأطفال، وهي مظاهر ترتبط بصورة غير مباشرة بارتفاع معدلات الجريمة وتراجع مستوى الأمان الاجتماعي داخل المجتمع. فضلًا عن ذلك، فإن اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية والشعور بعدم المساواة أسهما في تعزيز حالة الاحتقان داخل بعض الفئات المجتمعية، ما دفع بعض الأفراد إلى اللجوء لوسائل غير قانونية لتحقيق مكاسب مادية سريعة. ومع استمرار هذه التحديات، أصبحت الحاجة ملحّة إلى تبني سياسات اقتصادية واجتماعية أكثر فاعلية تهدف إلى الحد من الفقر ومعالجة أسبابه، بوصفه أحد العوامل المؤثرة في تنامي السلوك الإجرامي في العراق المعاصر[47].

فيما يشير (ميرتون) في نظرياته التوتر الاجتماعي إلى أن الفقر قد يدفع الأفراد إلى الخروج عن القيم الاجتماعية السائدة نتيجة الفجوة بين الأهداف المشروعة في المجتمع مثل النجاح المالي والوسائل المتاحة لتحقيقها، إذ يؤكد ميرتون بأن الشخص الذي يعيش في بيئة فقيرة ويحلم بالنجاح قد يختار وسائل غير قانونية لتحقيق هذه الأهداف مثل السرقة أو الاحتيال، أما إدوارد ساذرلاند فقد ركز على أهمية البيئة المحيطة في تعلم السلوك الإجرامي مؤكدًا أن الأفراد يتبنون

سلوكيات الجريمة من خلال تكرار الفعل أو السلوك الذي تعرض له الأفراد من محيطهم الاجتماعي، وبالتالي فإن المناطق الفقيرة التي تنتشر فيها السلوكيات العدوانية تكون بيئة مساعدة أو خصبة لتكوين هذه السلوكيات الغير مرغوب فيها[48].

فيما ذهب علماء النفس مؤكدين أن الفقير يمثل عامل مهم ومؤثر على الصحية النفسية والجسم والقدرة على ضبط النفس، لأن الحرمان المادي المستمر يخلق ضغوطًا نفسية عميقة على صحة الأفراد مثل القلق والاكتئاب والغضب والإحباط، فأن هذه المشاعر النفسية الداخلية قد تقلل من قدرة الأفراد على مواجهة أو مقاومة السلوكيات العدوانية أو الإنحرافية، وهذا ما ذهب إليه أن السلوك الإجرامي قد يكون نتيجة صراع داخلي بين القوى النفسية الثلاثة: الهو (الغرائز الأساسية)، الأنا (الوعي والمنطق)، والأنا العليا (الضمير والقيم الأخلاقية). عندما يسيطر الهو على الفرد دون ضبط الأنا والأنا العليا، قد ينحرف الشخص ويقوم بسلوك إجرامي، كما أشار فرويد إلى أن البيئة الأسرية المبكرة والتجارب الطفولية تلعب دورًا حاسمًا، فالأطفال الذين يعانون من قمع شديد أو إهمال عاطفي قد ينشأ لديهم شعور بالعدوانية المكبوتة، ما قد يظهر لاحقًا في سلوكيات عنيفة أو إجرامية. ويؤكد فرويد أن معالجة الجريمة لا تقتصر على العقاب القانوني، بل تحتاج إلى تدخل نفسي يساعد الفرد على وعي دوافعه الداخلية وضبطها، مما يجعل العلاج النفسي والتوجيه السلوكي جزءًا من الوقاية من الجريمة[49].

في حين يرى تشيزاري لومبروزو في كتابه "الإنسان المجرم" إلى أن بعض الأفراد يولدون بميل طبيعي للجريمة، لكنه أشار أيضًا إلى أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية تلعب دورًا مهمًا في ظهور السلوك الإجرامي. لاحظ أن أغلب المجرمين ينحدرون من الطبقات الفقيرة، فالفقر والحرمان يشكلان بيئة مؤاتية لتطور الميل للجريمة لدى الأشخاص المعرضين لذلك. رغم تركيزه على العوامل البيولوجية، اعترف ضمنيًا بأن تحسين مستوى المعيشة والتعليم وتخفيف الضغوط الاجتماعية يمكن أن يحد من انخراط الأفراد في الجريمة، مؤكّدًا أن الجريمة تنشأ من تفاعل العوامل البيولوجية مع البيئات الاجتماعية[50].

وعليه يرى (البيرت باندورا) في نظريته التعلم الاجتماعي أن الأفراد يتعلمون السلوكيات الإجرامية من خلال طريقين هما الملاحظة والتقليد من حولهم، مما يعني أن الفقر لا يخلق سلوك إجرامي فحسب، بل يخلق بيئة تعليمية غير مباشرة للسلوك الإجرامي، كما تشير دراسات أخرى إلى أن تدهور البيئة المعيشية والافتقار إلى الحاجات الأساسية في المناطق الفقيرة يخلق شعورًا بالإهمال ويزيد معدلات كسر حاجز القواعد القانونية، وهو ما عبر عنه علماء مثل (جورج كلينر، وفيل كاهن) في نظريته النوافذ المكسورة[51].

من جانب آخر ينظر علماء الاقتصاد أمثل (غاري بيكر) إلى أن الجريمة سلوك عقلاني يتخذه الأفراد بعد موازنة المنافع المحتملة مقابل المخاطر القانونية، مما يعني أن فقدان الفرص الاقتصادية المشروعة يصبح أمام الأفراد طريق واحد إلا هو طريق غير قانوني لكسب المال بهدف إشباع الحاجات الأساسية، وهذا ما أكدته الدراسات الاجتماعية إلى أن البطالة والفقر المستمر يشكلان حافزًا قويًا للانخراط في الأنشطة غير القانونية، حيث يرى الأفراد أن الحصول على المال عبر وسائل مشروعة أمر صعب أو مستحيل، وبالتالي يتحول الفقر إلى عامل ضغط

يدفع نحو السلوك الإجرامي، بينما ينظر (ديفيد جونسون) أن الفقر والبطالة يرتبطان مباشرة بارتفاع معدلات الجريمة، لأن الفرص الاقتصادية الشرعية محدودة، لذلك يسعى الأفراد للبحث عن وسائل بديلة لكسب المال غالبًا بطرق غير مشروعة[52].

ما ذهب علماء القانون أمثال جون رولز وغير ذلك، إلى أن الفقر لا يبرز الجريمة لكنه يمثل عاملًا مساعدًا يجب أخذه في عين الاعتبار، وبالتالي فأن الانعدام النسبي للعدالة الاجتماعية بين الأفراد تولد شعورًا بالظلم والاغتراب عن المجتمع مما ينعكس هذا إلى زيادة مظاهر العصيان أو المشاركة في الأعمال غير قانونية في الوقت نفسه ركزت الدراسات الاجتماعية الحديثة على العدالة الإصلاحية مع التأكيد على ضرورة إعادة دمج وتأهيل المذنبين ودمجهم في المجتمع وخصوصًا ممن ارتكبوا جرائم نتيجة الحاجة الاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار ضرورة توفي برامج دعم اجتماعية واقتصادي للحد من العودة للجريمة[53].

ثانيًا: آليات الحد من تأثير الفقر على السلوك الإجرامي

1. **التدخلات الاقتصادية والاجتماعية**

أ) رفع مستوى الدخل وتحسين الظروف المعيشية للأسر الفقيرة يقلل من الضغوط الاقتصادية التي قد تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم.

ب) تعزيز سوق العمل من خلال خلق وظائف مستدامة ومتنوعة، وربط التدريب المهني باحتياجات السوق، يحد من البطالة التي تُعد من عوامل الانحراف.

ج) تقديم دعم مالي مباشر، ورعاية صحية، وخدمات اجتماعية متكاملة يسهم في تخفيف الضغوط النفسية والاجتماعية الناتجة عن الفقر، ويعزز الاستقرار الأسري والمجتمعي[54].

2. **التعليم والتنمية الاجتماعية**

أ) الاستثمار في التعليم الأساسي والثانوي والعالي في المناطق الفقيرة يزيد من مهارات الأفراد، ويعزز فرصهم في الحصول على وظائف محترمة بعيدًا عن السلوك الإجرامي.

ب) تصميم برامج توعوية وتثقيفية للأطفال والشباب في المناطق المهمشة، لتعزيز القيم الاجتماعية الإيجابية والوعي بالمخاطر المرتبطة بالسلوك الإجرامي.

ج) تشجيع الأنشطة اللامنهجية مثل الرياضة والفنون والعمل التطوعي لتعزيز الانتماء المجتمعي والانضباط الذاتي[55].

3. **الإصلاح القانوني والعدالة الإصلاحية**

أ) ضمان أن تكون القوانين عادلة وغير متحيزة طبقيًا، مع التركيز على معالجة أسباب الجريمة بدل الاقتصار على العقاب.

ب) تطوير برامج لإعادة دمج المفرج عنهم في المجتمع، تشمل تدريبًا مهنيًا وتأهيلًا نفسيًا ودعمًا اقتصاديًا لضمان عدم العودة إلى الجريمة.

ج) دعم السياسات التي تعزز الأمن المجتمعي من خلال مراقبة الأحياء الفقيرة، مع تقديم خدمات مجتمعية وإرشادية تقلل من المخاطر[56].

وترى الباحثة أن المؤسسات الإصلاحية والتأهيلية في العراق تعاني من تحديات كبيرة جعلت قدرتها على الحد من ظاهرة العود إلى الجريمة محدودة، خاصة بين الفئات الفقيرة التي تفتقر أصلًا إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فعلى الرغم من أن التشريعات العراقية الحديثة،

مثل قانون النزلاء والمودعين لسنة 2018، ركزت على إعادة التأهيل والتعليم والتدريب المهني داخل السجون، إلا أن التطبيق العملي ما زال يواجه عقبات عديدة تتعلق بضعف الإمكانات وقلة البرامج الفاعلة. وتشير العديد من الدراسات إلى أن المؤسسات الإصلاحية في العراق ما تزال تميل في كثير من الأحيان إلى الطابع العقابي أكثر من الطابع التأهيلي، الأمر الذي يحدّ من نجاحها في تعديل سلوك النزلاء وإعادة دمجهم في المجتمع. كما أن الاكتظاظ داخل السجون، وضعف الرعاية النفسية والاجتماعية، وقلة فرص التعليم والعمل المهني، تجعل النزيل يخرج أحيانًا من المؤسسة الإصلاحية وهو أكثر هشاشة من الناحية النفسية والاقتصادية. وتبرز مشكلة العود إلى الجريمة بصورة أوضح لدى الفقراء، لأن السجين بعد الإفراج عنه غالبًا ما يواجه واقعًا قاسيًا يتمثل في البطالة، ورفض المجتمع، وضعف الدعم الحكومي، الأمر الذي يدفع بعضهم إلى العودة إلى السلوك الإجرامي بوصفه وسيلة لتأمين لقمة العيش. وقد أكدت دراسات عراقية أن غياب برامج الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم يعد من أبرز أسباب تكرار الجريمة، خصوصًا مع استمرار الفقر والتهميش الاجتماعي. ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في العراق يزيد من صعوبة نجاح أي مؤسسة إصلاحية في أداء دورها الكامل. فالتقارير التنموية الحديثة تشير إلى أن الحرمان لا يقتصر على الدخل فقط، بل يشمل التعليم والصحة والخدمات وفرص العمل، وهو ما يخلق بيئة اجتماعية تدفع بعض الأفراد نحو الانحراف والجريمة، ورغم هذه التحديات لا يمكن إنكار وجود محاولات حكومية ومجتمعية لتحسين واقع الإصلاح الاجتماعي وإعادة التأهيل، من خلال برامج التدريب المهني والدعم النفسي ومشاريع إعادة الاندماج، إلا أن هذه الجهود ما تزال دون مستوى المشكلة بسبب ضعف التمويل والفساد الإداري وعدم الاستقرار الاقتصادي. لذلك، فإن نجاح المؤسسات الإصلاحية في الحد من العود إلى الجريمة يتطلب إصلاحًا شاملًا لا يقتصر على السجون فقط، بل يمتد إلى معالجة الفقر والبطالة وتحسين التعليم وتوفير فرص حقيقية للمفرج عنهم للاندماج مجددًا في المجتمع بصورة كريمة وآمنة[57].

4. الدعم النفسي والاجتماعي

أ) توفير استشارات ودعم نفسي للفئات المعرضة للخطر، لا سيما الذين يعيشون في بيئات عنيفة أو محرومة، للحد من تأثير الصدمات على السلوك الإجرامي.

ب) تنفيذ برامج تعليمية واجتماعية لتعزيز ضبط النفس وحل النزاعات سلمياً، وتعليم مهارات التواصل والتعامل مع الضغوط الاجتماعية.

ج) تقوية الروابط المجتمعية والأسرة والأصدقاء كمصدر للدعم الاجتماعي والرقابة الإيجابية، مما يقلل الميل إلى الانخراط في الجريمة[58].

المحور الرابع: الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات والمتقرحات

أولًا: الاستنتاجات

1. إن الفقر يعد ظاهرة متعددة الأبعاد (اقتصادية، اجتماعية، تعليمية، صحية) ويشكل ضغطًا نفسيًا واجتماعيًا على الأفراد، مما يزيد من احتمالية انحراف السلوك الإنساني.
2. العلاقة بين الفقر والسلوك الإجرامي علاقة معقدة وطردية، حيث يشكل الفقر عاملًا مساعدًا أو محفزًا للسلوك الإجرامي وليس سببًا مباشرًا فقط.

3. يمثل غياب العدالة الاجتماعية وتفاوت توزيع الثروة والفرص يزيد الشعور بالظلم والاغتراب لدى الفئات المهمشة، ما يؤدي إلى زيادة السلوك الإجرامي.
4. إن ضعف المؤسسات الاجتماعية الأساسية (الأسرة، المدرسة، المؤسسات الدينية) والبيئة المجتمعية يؤدي إلى تقليل الضبط الاجتماعي وزيادة الانحراف السلوكي.
5. تعد البطالة ونقص فرص العمل المستدامة تؤدي إلى اعتماد بعض الأفراد على وسائل غير قانونية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.
6. تشكل البيئة الثقافية والإعلامية عاملًا مؤثرًا على اتجاهات الأفراد نحو الجريمة سواء بالتشجيع أو التوعية، ما يبرز أهمية دور الثقافة في الحد من الانحراف.
7. إن التدخلات القانونية غير العادلة أو التهاون في تطبيق القانون يعزز من السلوك الإجرامي ويقلل من فعالية الردع.
8. الوقاية من الجريمة تحتاج إلى مقاربة شاملة تجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التعليم، العدالة الإصلاحية، والدعم النفسي والاجتماعي.

ثانياً: التوصيات

1. يجب على صناع القرار وضع سياسات تنموية شاملة تهدف إلى الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة للفئات الفقيرة.
2. ضرورة تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الموارد والفرص بشكل عادل لتقليل شعور الاغتراب الاجتماعي.
3. لا بد من دعم مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، المجتمع المدني، المؤسسات الدينية) لتعزيز القيم الأخلاقية والانضباط الاجتماعي.
4. يجب توفير فرص عمل مستدامة للشباب والفئات المهمشة لخفض معدلات البطالة والفقر المرتبط بالسلوك الإجرامي.
5. ضرورة الاهتمام بالاستثمار في التعليم والتدريب المهني لرفع المهارات وزيادة فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية.
6. يجب تعزيز الرقابة القانونية وضمان تطبيق العدالة بشكل فعال لضمان الردع ومعالجة أسباب الجريمة، وليس الاقتصار على العقاب.
7. لا بد من تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للفئات الأكثر عرضة للانحراف، بما في ذلك برامج التوعية، العلاج النفسي، والأنشطة المجتمعية الإيجابية لتعزيز الانتماء والسيطرة على السلوك.

ثالثًا: المقترحات

1. تقترح الباحثة من ضرورة تطوير برامج إعادة تأهيل المجرمين وتأمين دمجهم في المجتمع لتقليل العودة للجريمة، مع مراعاة البرامج الاجتماعية والاقتصادية الداعمة.
2. تقترح الباحثة إجراء دراسة ميدانية عن فعالية البرامج الاجتماعية والاقتصادية في الحد من الجريمة في المناطق الفقيرة.
3. تقترح الباحثة إجراء دراسة ميدانية عن تأثير البطالة على الجريمة بين الفئات الشابة في المدن العراقية.

الهوامش:

---

(1) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989، ص290.

(2) سامية محمد جابر، علم الاجتماع العام، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2003، ص249.

(3) أحمد سامي الدعوسي، الانفجار السكاني، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص118.

(4) Undptluman Development Report , New York , 1997 , p22.

(5) أحمد أبو الروس، أساليب ارتكاب الجرائم وطرق البحث فيها، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996، ص149.

(6) محمد إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي و التعريف الاجتماعي للجريمة عند فيليبو جرسيينى، المجلة الجنائية القومية، المجلد (5)، العدد(2)، مصر، 1992، ص278..

(7) جلال الدين عبد الخالق، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص17.

(8) حسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، دار هومه، الجزائر، 2008، ص21.

(9) شيماء فالح حسين، تشخيص وتحليل التفاوت في توزيع الدخل مع إشارة خاصة للعراق للفترة (1988-1998)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 1999، ص165.

(10) تقرير التنمية البشرية : المضي في التقدم بناء المتعة لدرء المخاصر ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك ، 2014.

(11) تقرير التنمية البشرية: التمية في كل عمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك ، 2015.

(12) تقرير التنمية البشرية: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر : أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشري، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك ، 2019.

(13) تقرير التنمية البشرية، دليل الفقر متعدد الأبعاد الوطني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك ، 2025.

(14) سعيد الحسيني، التهميش الاجتماعي أسبابه وآثاره، دار المعارف، دون مكان نشر، 2015، ص52.

(15) معن خليل عمر، علم المشكلات الاجتماع، ط1، عمان، 2008، ص197.

(16) نجوى وحيد صباح الجبوري، التحليل المكاني لمستويات الفقر في محافظة النجف للمدة 2006-2017، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، قسم الجغرافية، جامعة الكوفة، النجف الأشرف، العراق، 2019، ص23.

(17) إقبال هاشم مطشر، الأثر التراكمي للحصار الاقتصادي في متغيرات مختارة من الاقتصاد العراقي للمدة 1970 -2000، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الإدارة والاقتصادية، جامعة المستنصرية، 2004، ص91.

(18) صالح إبراهيم عبد الله الدودو، آثار تبني تقنية حصاء المياه على الحد من الفقر في مناطق الزراعية المطرية في ولاية شرق دافور، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية الدراسات العليا، قسم الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2020، ص54-55.

(19) السرة عطية الله فضل المولي، تقييم جهود معالجة الفقر الحضري بمنطقة مايو ولاية الخرطوم السودان، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة الخرطوم، فلسطين، 2009، ص13.

(20) أحمد حمد، مقومات الجريمة ودوافعها، دار القلم، الكويت، 1982، ص88.

(21) أحمد بن موسى محمد حنتول، أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدى عينة من المودعين في سجن محافظة جدة، كلية التربية، قسم علم النفس، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005، ص13.

(22) أسامة محمد الراضي، أثر العوامل الوراثية والتكوينية على قيام السلوك الإجرامي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987، ص43.

(23) نسرين عبد الحميد نبيه، السلوك الإجرامي دراسة تحليلية للسلوكيات الإجرامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص46-49.

(24) محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص57، سامية حسن الساعاتي، علم الاجتماع الجنائي بحوث ودراسات، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2005، ص90.

(25) سمية الشاوي، ومسعودة بن حامد، دوافع السلوك الإجرامي لدى المراهق الجانح دراسة عيادية لثلاث حالات بالمركز المتعدد الخدمات لرعاية الشبيبة بورقلة، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2020، ص13.

(26) محمد زكي أبو عامر، دراس في علم الإجرام والعقاب، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1988، ص56.

(27) محمد عارف عثمان، الجريمة في المجتمع نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1990، ص90.

(28) محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك والانحراف، دار المعرفية الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 1991، ص45.

(29) عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، دار ذات السلاسل، الكويت، 1984، ص70.

(30) سامية محمد جابر، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2000، ص226.

(31) مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، 1985، ص90.

(32) هدى محمد قناوي، سيكولوجية المراهقة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992، ص188.

(33) عبد المحي محمود حسن، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص243.

(34) منى يونس بحري، العنف الأسري، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص31.

(35) عبد المجيد منصور، الشخصية الإنسانية والهدى الإسلامي، دار غريب، القاهرة، 1996، ص7.

(36) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الجريمة دراسة في علم الاجتماع الجنائي، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010، ص155.

(37) مازن بشير محمد، مبادئ علم الأجرام، بغداد، 2009م، ص232.

(38) فلاح جابر الغرابية، وسائل الاتصال الحديثة ودورها في أحداث التغير الاجتماعي، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد (8)، العدد (2)، 2009، ص208

(39) إحسان محمد إحسان، علم اجتماع العنف والإرهاب، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص219.

(40) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة (دراسة في علم الاجتماع الحضري)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005م، ص154.

(41) حمزة جواد خضير النداوي، جرائم 1وي المهن الطبية والصحية دراسة ميدانية في أقسام الإصلاح الاجتماعي في أبي غريب والرشاد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2002، ص53.

(42) مصدر نفسه، ص75.

(43) Daniel Dorling, Jan Rigby, Poverty, wealth and place in Britain, 19 to 2005, First published , The Policy Press, Great Britain, 2007,P 10.

(44) حميد ياسر الياسري، مؤشرات الفقر في الوطن العربي دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد (11)، العدد (4)، القادسية، العراق، 2008، ص259.

(45) مصدر نفسه، ص260.

(46) Daniel J. Curran and Claire M. Reuzett, Theories of Crime, Copyright by Allyn and Bacon, U.S.A., 1994, P.146.

(47) حمزة جواد خضير النداوي، مصدر سابق، ص67.

(48) سامية شينار و آية بولحبال، سيكولوجية السلوك الإجرامي للأحداث الجانحين، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة عبد الحميد مهري، العدد (13)، الجزائر، 2017، ص68.

(49) محمد شلال حبيب، أصول على الإجرام، مطبعة دار الحكمة، بغداد، العراق، 1990، ص71.

(50) أكرم نشأت، علم النفس الجنائي، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص8.

(51) مصدر نفسه، ص8-10.

(52) يسير أنور علي و أمال عبد الرحيم عثمان، علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر، دون تاريخ نشر، ص191.

(53) سعد بن علي الشهراني، إدارة عمليات الأزمات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص3.

(54) برامج الأمم المتحدة الإنمائي، مناهضة وإزالة الفقر، تقرير عن القضاء على الفقر وتوفير سبل العيش في الدول العربية، دمشق، 1996، 45.

(55) عبد الهادي الفضلي، مشكلة الفقر، ط5، دار الرافدين، بغداد، 2010، ص54.

(56) صالح بن رميح الرميح، البرامج الاجتماعية المناسبة للفئات الواقعة تحت الخطورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص56..

(57) المصدر نفسه، ص58.

(58) يوسف مصطفى القاضي وآخرين، الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1981، ص76.

English Translation of the Bibliography

1. **Ghaith, Muhammad Atif**, *Dictionary of Sociology*, Dar al-Ma'rifah al-Jami'iyah, Alexandria, Egypt, 1989, p. 290.
2. **Jaber, Samia Muhammad**, *General Sociology*, Dar al-Nahda al-Arabiya, Beirut, Lebanon, 2003, p. 249.
3. **Al-Daousi, Ahmed Sami**, *The Population Explosion*, Arab Community Library for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2010, p. 118.
4. **UNDP**, *Human Development Report*, New York, 1997, p. 22.
5. **Abu al-Rous, Ahmed**, *Methods of Committing Crimes and Methods of Researching Them*, Al-Maktab al-Jami'i al-Hadith, Alexandria, Egypt, 1996, p. 149.
6. **Ibrahim, Muhammad**, "Criminal Sociology and the Social Definition of Crime according to Filippo Grispigni," *National Criminal Journal*, Vol. 5, No. 2, Egypt, 1992, p. 278.
7. **Abdel-Khaleq, Jalal al-Din**, *Crime and Deviance: Boundaries and Treatment*, Alexandria, Egypt, 1999, p. 17.
8. **Bousguia, Ahcene**, *The Concise in General Penal Law*, Dar Houma, Algeria, 2008, p. 21.
9. **Hussein, Shaimaa Faleh**, *Diagnosis and Analysis of Disparity in Income Distribution with Special Reference to Iraq (1988-1998)*, Unpublished PhD Thesis in Economics, University of Baghdad, College of Administration and Economics, 1999, p. 165.
10. **UNDP**, *Human Development Report: Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience*, New York, 2014.
11. **UNDP**, *Human Development Report: Work for Human Development*, New York, 2015.
12. **UNDP**, *Human Development Report: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today: Inequalities in Human Development in the 21st Century*, New York, 2019.
13. **UNDP**, *Human Development Report: National Multidimensional Poverty Index*, New York, 2025.
14. **Al-Husseini, Said**, *Social Marginalization: Causes and Effects*, Dar al-Maaref, 2015, p. 52.
15. **Omar, Maan Khalil**, *Sociology of Social Problems*, 1st Ed., Amman, 2008, p. 197.
16. **Al-Jubouri, Najwa Wahid Sayyah**, *Spatial Analysis of Poverty Levels in Najaf Governorate for the Period 2006-2017*, Unpublished Master's Thesis, University of Kufa, College of Education for Women, Iraq, 2019, p. 23.

17. **Mutshar, Iqbal Hashem**, *The Cumulative Impact of the Economic Blockade on Selected Variables of the Iraqi Economy 1970-2000*, Unpublished PhD Thesis, Mustansiriya University, 2004, p. 91.
18. **Al-Dudu, Saleh Ibrahim Abdullah**, *Effects of Adopting Water Harvesting Technology on Poverty Reduction in Rain-fed Agricultural Areas in East Darfur State*, Published PhD Thesis, Sudan University of Science and Technology, Sudan, 2020, pp. 54-55.
19. **Mawla, Al-Surra Atiyyat Allah Fadl**, *Evaluation of Efforts to Address Urban Poverty in Mayo Area, Khartoum State, Sudan*, Published Master's Thesis, University of Khartoum, 2009, p. 13.
20. **Hamad, Ahmed**, *Elements of Crime and Its Motives*, Dar al-Qalam, Kuwait, 1982, p. 88.
21. **Hantoul, Ahmed bin Musa Muhammad**, *Patterns of Criminal Behavior in Adulthood and Their Relationship to Some Personal Variables among a Sample of Inmates in Jeddah Prison*, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia, 2005, p. 13.
22. **Al-Radi, Osama Muhammad**, *The Impact of Genetic and Constitutional Factors on the Commission of Criminal Behavior*, Arab Center for Security Studies and Training, Riyadh, Saudi Arabia, 1987, p. 43.
23. **Nabih, Nisreen Abdel Hamid**, *Criminal Behavior: An Analytical Study of Criminal Behaviors*, Dar al-Jami'ah al-Jadidah, Alexandria, Egypt, 2008, pp. 46-49.
24. **Al-Wureikat, Muhammad Abdullah**, *Principles of Criminology and Punishment*, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2009, p. 57; **Al-Saati, Samia Hassan**, *Criminal Sociology: Research and Studies*, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, Egypt, 2005, p. 90.
25. **Al-Shawi, Sumaya & Bin Hamed, Masouda**, *Motives of Criminal Behavior in Delinquent Adolescents: A Clinical Study of Three Cases at the Multi-Service Center for Youth Care in Ouargla*, Published Master's Thesis, Kasdi Merbah University, Algeria, 2020, p. 13.
26. **Abu Amer, Muhammad Zaki**, *A Study in Criminology and Punishment*, Al-Dar al-Jami'iyah, Alexandria, Egypt, 1988, p. 56.
27. **Othman, Muhammad Arif**, *Crime in Society: A Methodological Critique of Explaining Criminal Behavior*, Anglo-Egyptian Library, Cairo, Egypt, 1990, p. 90.
28. **Ghaith, Muhammad Atif**, *Social Problems, Behavior and Deviance*, Dar al-Ma'rifah al-Jami'iyah, Alexandria, Egypt, 1991, p. 45.
29. **Al-Douri, Adnan**, *Causes of Crime and the Nature of Criminal Behavior*, Dar That al-Salasil, Kuwait, 1984, p. 70.

30. **Jaber, Samia Muhammad**, *Social Deviance Between Sociological Theory and Social Reality*, Dar al-Ma'rifah al-Jami'iyah, Alexandria, Egypt, 2000, p. 226.
31. **Kara, Mustafa Abdel Majid**, *Introduction to Social Deviance*, Arab Development Institute, Beirut, Lebanon, 1985, p. 90.
32. **Qinawi, Huda Muhammad**, *Psychology of Adolescence*, Anglo-Egyptian Library, Cairo, 1992, p. 188.
33. **Hassan, Abdel Mohi Mahmoud**, *Social Work and Fields of Professional Practice*, Dar al-Ma'rifah al-Jami'iyah, Alexandria, 1996, p. 243.
34. **Bahri, Mona Younis**, *Domestic Violence*, 1st Ed., Dar Safaa for Publishing and Distribution, Amman, 2011, p. 31.
35. **Mansour, Abdel Majid**, *The Human Personality and Islamic Guidance*, Dar Gharib, Cairo, 1996, p. 7.
36. **Rashwan, Hussein Abdel Hamid Ahmed**, *Crime: A Study in Criminal Sociology*, 2nd Ed., Al-Maktab al-Jami'i al-Hadith, Alexandria, 2010, p. 155.
37. **Muhammad, Mazen Bashir**, *Principles of Criminology*, Baghdad, 2009, p. 232.
38. **Al-Gharabiya, Falah Jaber**, "Modern Means of Communication and Their Role in Social Change," *Al-Qadisiyah Journal in Arts and Educational Sciences*, Vol. 8, No. 2, 2009, p. 208.
39. **Ihsan, Ihsan Muhammad**, *Sociology of Violence and Terrorism*, 1st Ed., Dar Wael, Amman, 2008, p. 219.
40. **Rashwan, Hussein Abdel Hamid Ahmed**, *City Problems (A Study in Urban Sociology)*, University Youth Foundation, Alexandria, 2005, p. 154.
41. **Al-Nidawi, Hamza Jawad Khudair**, *Crimes of Medical and Health Professionals: A Field Study in the Social Reform Departments in Abu Ghraib and Al-Rashad*, Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad, Iraq, 2002, p. 53.
42. **Ibid.**, p. 75.
43. **Dorling, Daniel & Rigby, Jan**, *Poverty, Wealth and Place in Britain, 1968 to 2005*, The Policy Press, Great Britain, 2007, p. 10.
44. **Al-Yasiri, Hamid Yasser**, "Poverty Indicators in the Arab World: A Study in Political Geography," *Al-Qadisiyah Journal for Human Sciences*, Vol. 11, No. 4, Iraq, 2008, p. 259.
45. **Curran, Daniel J. & Reuzetti, Claire M.**, *Theories of Crime*, Allyn and Bacon, U.S.A., 1994, p. 146.

46. **Shinar, Samia & Boulhabal, Aya**, "Psychology of Criminal Behavior of Juvenile Delinquents," *Al-Bahith Al-Ijtima'i Journal*, Abdelhamid Mehri University, No. 13, Algeria, 2017, p. 68.
47. **Habib, Muhammad Shallal**, *Principles of Criminology*, Dar al-Hikma Press, Baghdad, Iraq, 1990, p. 71.
48. **Nashat, Akram**, *Criminal Psychology*, Culture Library for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 1996, p. 8.
49. **Ibid.**, pp. 8-10.
50. **Ali, Yassir Anwar & Othman, Amal Abdel Rahim**, *Criminology and Penology*, Dar al-Nahda al-Arabiya, Alexandria, Egypt, n.d., p. 191.
51. **Al-Shahrani, Saad bin Ali**, *Management of Security Crisis Operations*, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, Saudi Arabia, 2005, p. 3.
52. **UNDP**, *Combating and Eradicating Poverty: Report on the Eradication of Poverty and Provision of Livelihoods in Arab Countries*, Damascus, 1996, p. 45.
53. **Al-Fadhli, Abdul Hadi**, *The Problem of Poverty*, 5th Ed., Dar al-Rafidain, Baghdad, 2010, p. 54.
54. **Al-Rumaih, Saleh bin Rumaih**, *Social Programs Suitable for Groups at Risk*, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, Saudi Arabia, 2005, p. 56.
55. **Al-Qadi, Yusuf Mustafa et al.**, *Psychological Counseling and Educational Guidance*, Dar al-Marikh for Publishing and Distribution, Saudi Arabia, 1981, p. 76.

Poverty and Its Role in Criminal Behavior: A Sociological Study

Assist Lect .Noor Mohammed Khudair Abbas
College of Arts -University of Babylon

nour.abbass@uobabylon.edu.iq

Keywords: poverty, criminal behavior, society

Summary:

This study aims to examine the relationship between poverty and criminal behavior in Iraqi society from a sociological perspective, with a focus on the economic, social, and cultural factors influencing this phenomenon. The importance of the research stems from its focus on two critical social issues that threaten societal stability—poverty and criminal behavior. It seeks to enrich sociological knowledge and provide insights useful for policymakers and institutions in developing social and developmental policies to mitigate these issues. The study employs a descriptive and sociological analytical approach through reviewing official reports and national statistics on multidimensional poverty in Iraq. It also addresses classifications and types of poverty, its causes—such as unemployment, wars, corruption, and unequal distribution of resources—and classifications of criminal behavior according to legal, psychological, social, and religious perspectives, identifying both internal and external factors influencing the commission of criminal acts. The findings indicate that the relationship between poverty and criminal behavior is complex and direct. Poverty acts as a motivating factor for criminal behavior rather than a direct cause, through psychological and social pressure, weak family and educational supervision, widespread unemployment, and inequality in economic opportunities. Poverty also leads to a sense of social alienation, increasing individuals' vulnerability to deviant

and criminal behavior.The study concludes that crime prevention requires a comprehensive approach, including economic development, provision of job opportunities, enhancement of education and vocational training, support for socialization institutions, and the development of rehabilitation programs, alongside ensuring legal justice and providing psychological and social support for high-risk groups.